السنة الثالثة والعشرون ملحق 2 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1351

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Economic misery and its implications for achieving the first goal of the 2030 Agenda: International experiences with reference to Iraq

البؤس الاقتصادي وانعكاساته على تحقيق الهدف الاول في اجندة 2030 تجارب دولية مع الاشارة للعراق

أ.د. ندوه هلال جودة
Dr. Nadwah hilal joudah
Nadwah.hilal@uobasrah.edu.iq

زينب حسين ابراهيم
Zainab Hussein Ibrahim
Zainabhussien1996.zh@gmail.com

جامعة البصرة

Abstract

The misery index is considered important because it determines the general policy of any economy, which reveals two problems that no country is free from, which raises concern among many economists because it measures the quality or poor performance of the economy and the well-being of its citizens. During the seventies, unemployment and inflation rates rose, which led to the phenomenon of stagflation at that time. This has contributed to increasing interest in economic misery indicators and searching for the reasons for the high rates of unemployment and inflation and working to address them to reduce rates of misery. Therefore, the Okun Index has undergone many modifications. The first modification was made in 1999 by the economist at Harvard University (Robert Barro) by adding more aspects of economic performance. The reasons for selecting the sample countries are due to the relationship between economic misery indicators and economic, social and political factors, and their direct impact on the well-being of individuals in all societies and the deepening and spread of the phenomenon of poverty. In the Iranian economy, the Iranian economy faces major economic challenges as a result of international sanctions, despite its possession of primary resources, such as inflation and the collapse of the value of the local currency. As for the Nigerian economy, Nigeria is one of the largest countries in Africa in terms of GDP, ranking third. However, at the same time, it suffers from high inflation rates as a result of the government increasing spending on security to confront cross-border armed groups. In addition to the increase in population in Nigeria and the lack of economic diversity, unemployment rates have increased, with more than 40% of the population living below the poverty line. Iraq was chosen because it suffers

from many problems, especially after the fall of the regime and the issuance of poverty reduction strategies in light of the sustainable development agenda 2030

المستخلص

يعتبر مؤشر البؤس الاقتصادي مؤشراً مهماً جداً في تحديد السمات العامة لاقتصاد أي دولة، فهو يشكل مشكلة لا تخلو منها أي دولة سواء متقدمة أو نامية، بل تعاني الدول النامية بشدة من البؤس الاقتصادي، فهو يشكل مصدر قلق أكبر بكثير من الدول المتقدمة، فخلال فترة السبعينات ارتفعت معدلات البطالة والتضخم الامر الذي أدى الى حدوث ظاهرة الركود التضخمي آنذاك، فكان لدى المستهلكين أموال قليلة الا ان ارتفاع معدلات الأسعار أدى الى ارتفاع معاناة الافراد، وهو اسهم في زيادة الاهتمام بمؤشرات البؤس الاقتصادي والبحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعمل على معالجتها لتخفيف معدلات البؤس، مما دفع الباحثين إلى وضع مؤشر اوكن الى تعديلات عديدة وقد وضع أول تعديل عام (1999) من قبل الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد (روبرت بارو) ابتكر مؤشراً للبؤس لتقييم رؤساء الدول بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إضافة المزيد من جوانب الأداء الاقتصادي والمتمثلة في بيانات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة. وفي عام 2011 اقترح الخبير جونز الية لتطوير مؤشرات البؤس حيث استخدم تعادل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ثم طرح منه مجموع معدلات البطالة والتضخم وأسعار الفائدة ، كما أشار هانكي الى قائمة عالمية نشر فيها مؤشرات للبؤس الاقتصادي استخدم فيها 95 دولة يقيس خلاله البؤس والسخط العام الناتج عن هذه المعدلات. مؤشر البؤس الاقتصادي هو مؤشر يستخدم لتحديد مدى الأداء السيئ أو الجيد للاقتصاد ومدى الرفاهية الاقتصادية لمواطني الدولة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين. فإن التغييرات بمؤشر البؤس الاقتصادي تتباين للإشارة على مستوى رفاهية المجتمع وقيمة مؤشر البؤس الاقتصادي قد استخدم للتبؤ بالفقر والجريمة ومعدلات الانتحار وغيرها ، ومن هنا يمكن ربط الفقر بالبؤس من خلال ان حالات الفقر التي يعاني منها الافراد تدل على انعدام ضروريات الحياة وفي هذه الحالة يفقد الفرد جميع مقومات الحياة ويعاني من بؤس شديد أي ان البؤس هو اقصى درجات الفقر . وتم اختيار بعض الدول لمعرفة حالات البؤس الاقتصادي مع الاشارة للعراق وكيف افضت الحالة الى عدم تحقيق الهدف الاول المتمثل بالقضاء على الفقر في اجندة التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : البؤس الاقتصادي ، التضخم ، البطالة ، الفقر ، مؤشر اوكن

منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** يعاني العراق من العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية فضلا عن الاختلالات الهيكلية والتي تؤثر جميعها في ارتفاع مؤشرات البؤس الاقتصادي .

2. **هدف البحث:**

–ماهي مؤشرات البؤس الاقتصادي وما اهميتها وكيفية قياسها ؟

-الاستعانة بحالة بعض البلدان التي عانت من البؤس الاقتصادي ؟

-المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تؤدي الى ارتفاع معدلات البؤس الاقتصادي

-اجراءات التقليل من مؤشرات البؤس الاقتصادي في العراق

3. اهمية البحث: ان مشكلة البؤس الاقتصادي من اهم المشاكل التي يعاني منها معظم الدول ومنها العراق كونها تجمع بين البطالة والتضخم وما يترتب عليها من اثار سلبية على المجتمع سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ومنها الفقر

4. فرضية البحث: يعاني العراق من ارتفاعات متفاوتة بمعدلات التضخم والبطالة نتيجة الاوضاع غير المستقرة في البلاد مما ترك اثارا سلبية على معدلات البؤس والفقر ومن ثم انعكاسات اثاره على تحقيق الهدف الاول في اجندة 2030

المبحث الاول : الاطار النظري لمؤشرات البؤس الاقتصادي

اولا : نشأة وتطور مؤشر البؤس الاقتصادي

ان استمرار عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية والذي تسعى الكثير من الدول الى تحقيقه تتوقف على الحد من مؤشرات البؤس والعمل من خلال سياساتها الى التقليل من الاثار السلبية التي تتركها معدلات البؤس كونه يعد احد اهم المجالات الاقتصادية التي تضم توضيح لظروف الاقتصاد الكلي على طول دورات عمله. ويعتبر

مؤشر البؤس مهما كونه يحدد السياسة العامة لاي اقتصاد والتي تظهر مشكلتين لا يخلو منهم اي بلد مما يبعث الى القلق لدى الكثير من الاقتصاديين كونه يقيس مدى جودة او سوء اداء الاقتصاد ورفاهية مواطنيه .ويهدف مؤشر البؤس للإشارة الى العقبات الاقتصادية التي تؤثر على عامة السكان بسبب المخاطر التي يتركها كلا من البطالة والتضخم واللذان يشيران الى ارتفاع مستويات المعيشة مما يترك اثر على الرفاهية .

فقد مرت عقود من الزمن عندما اقترح الخبير الاقتصادي في جامعة بيل (ارثر اركون) مؤشر البؤس الاقتصادي كمقياس مبسط لحالة الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فأن مقياس البؤس هو مقياس منطقي يتماشى مع تفويض البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المزدوج حيث أشار الى ان هذا المقياس يهدف الى تحقيق استقرار الأسعار وتشغيل اكبر عدد من العمالة (BOSKIN.2022.1). فخلال فترة السبعينات ارتفعت معدلات البطالة والتضخم الامر الذي أدى الى حدوث ظاهرة الركود التضخمي آنذاك، فكان لدى المستهلكين أموال قليلة الا ان ارتفاع معدلات الأسعار أدى الى ارتفاع معاناة الافراد، مما اسهم في زيادة الاهتمام بمؤشرات البؤس الاقتصادي والبحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والعمل على معالجتها لتخفيف معدلات البؤس، لذلك خضع مؤشر اوكن الى تعديلات عديدة وقد وضع أول تعديل عام (1999) من قبل الخبير الاقتصادي في جامعة هارفارد (روبرت بارو) ابتكر مؤشراً للبؤس لتقييم رؤساء الدول بعد الحرب العالمية الثانية من خلال إضافة المزيد من جوانب الأداء الاقتصادي والمتمثلة في بيانات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة، وفي عام 2011 اقترح الخبير جونز الية لتطوير مؤشرات البؤس حيث استخدم تعادل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد و طرح منه مجموع معدلات البطالة والتضخم وأسعار الفائدة ، كما أشار هانكي الى قائمة عالمية نشر فيها مؤشرات للبؤس الاقتصادي استخدم فيها 95 دولة يقيس خلاله البؤس والسخط العام الناتج عن هذه المعدلات. كانت الرفاهية الاقتصادية من اهم الأسباب التي استخدم مؤشر اوكن لأجلها، اذ كانت الحكومات الراغبة بالبقاء في السلطة تعمل جاهدة للمحافظة على معدلات البطالة والتضخم معتدلين لكسب رضا الافراد، فضلاً عن ذلك فقد تم استخدامه للتنبؤ بالقضايا الاجتماعية المتمثلة بالفقر ومعدلات الانتحار والجريمة، كما سعى الاقتصاديون الى تطوير المؤشر من خلال إضافة مقاييس أخرى تتمثل في البيانات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والدين الحكومي، وكان النهج الأكثر ديناميكية هو النظر الى البطالة الدورية المرتبطة بفجوة الإنتاج والتضخم غير المتوقع الذي يفرض تكاليف اعلى من التضخم المتوقع (الخفاجي، 2022، 11). كما تعد الرفاهية الاقتصادية دالة للتضخم والبطالة معاً والتي يمكن تعريفها على انها جزء من الرفاهية الاجتماعية التي يتم يتناولها كمقياس نقدي بطريقة مباشرة او غير مباشرة (محمد، عودة، 2016، 35).من خلال ما تم طرحة يمكن الاستنتاج ان البؤس الاقتصادي قائم على عنصرين اساسين في بدايات المحاولات الاولى للقياس هما البطالة والتضخم ، وبالتالي ارتفاع اي من هذين العنصرين سيؤدي الى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي ومن ثم ارتفاع معدل الفقر كون المؤشرين الاخرين لهما اثار سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان . او انها مقياس للضائقة الاقتصادية التي يشعر بها الناس يومياً بسبب خطر البطالة جنباً الى جنب مع ارتفاع تكاليف المعيشة . كما تعرف على انها مجموعة مؤشرات لقياس اثر الظروف الاقتصادية المتغيرة وهي مزيج من زيادة البطالة والتضخم ويمكن استخدام هذه المؤشرات لقياس الرفاهية الاقتصادية للبلاد لتحديد ما اذا كان الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح او يعاني من البؤس. او هي عبارة عن جمع نسبة التضخم ونسبة البطالة للحصول على مدى يعبر عن مدى البؤس او الشقاء في البلاد (فارس، 2019، 29-30). ومن وجهة نظر الباحثتين يمكن تعريف مؤشرات البؤس الاقتصادي على انها مجموعة من المؤشرات التي تستخدم من قبل الاقتصاديين لتحديد درجة الرفاهية والتقدم في مجتمع ما، او هي

مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم للدلالة على مستوى الأمان والاستقرار الاقتصادي السائد في بلد بالاعتماد على معدلات الفقر والتضخم.

ثانيا : قياس مؤشرات البؤس الاقتصادي

ان السبب الرئيسي الذي ادى الى تطوير مؤشرات البؤس هو الحالة التي حصلت آنذاك في فترة السبعينات وهي الركود التضخمي ، والتي تشكلت من تزامن التضخم والبطالة وكان الجدل واضحا بين الكنزيين والنقديين الذين عرفوا بأنصار مدرسة شيكاغو، حيث لابد من الاشارة الى موقف كينز عن التضخم حيث استند على ان التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية والطلب الكلي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الكلي) من ناحية اخرى وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الاليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم حيث ان كنز اشار الى اثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض على المستوى العام للأسعار من خلال التفريق بين حالتين ، حالة ما قبل وصول الاقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل وحالة ما بعد التوظيف الكامل ، واكمل كينز ان تحديد القوى تحدد مستوى الدخل وقد انتهى الى نتيجة مفادها انه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل للادخار وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك وبنفس الوقت ينقص معدل الكفاية الحدية لراس المال وبالتالي ينقص الميل للاستثمار وتظهر مشاكل البطالة والركود والكساد (طالبي ،2020، 165) .من هنا خضع القانون المبسط الذي وضعه اوكن الى تطورات ومنها ما ياتي :

1-الاسس العامة لقانون اوكن في تقدير البؤس الاقتصادي

اشار قانون اوكن لحساب مؤشرات البؤس الاقتصادي الى ما ياتي (عبد العزيز ، 2024، 174):-

OMI=Inf+Un.....1

حيث ان :

OMI: مؤشرات البؤس الاقتصادي لدى اوكن

Inf: معدل التضخم %

Un: معدل البطالة %

2-مؤشر روبرت باروا

بعد ان وضع اوكن الاسس العامة لقانونه في تقدير البؤس الاقتصادي، الا انه اعتبر مؤشر غير متكامل كونه لا يأخذ بنظر الاعتبار بيانات النمو الاقتصادي او نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وايضا كونه اقتصر على البطالة والتضخم فقط . مما ادى الى روبرت باروا الى تطوير المؤشر من خلال اضافة سعر الفائدة الاسمي مطروحا من الناتج المحلي الاجمالي وكما يلي (mesut,suluk,2022,1111):-

PMI=Inf+Un+i-GDP.....2

حيث ان :

PMI: مؤشرات البؤس الاقتصادي لدى بارو

Inf: معدل التضخم %

Un: معدل البطالة %

i سعر الفائدة الاسمي %

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

3-مؤشر ستيف هانك

قام ستيف هانك في عام 2011 بتعديل المؤشر الذي وضعه بارو والذي عد كمؤشر يستخدم عبر الدول وهو ما سمي بمؤشر هانك للبؤس الاقتصادي حيث اشار من خلاله الى مقياس العلاقة بين البطالة والتضخم ومعدلات اقراض البنوك مطروحا منه التغير النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكما يلي (عبد العزيز ، 2024، 174):-

HMI=Inf+Un+i-GDP Percapita.....3

HMI: مؤشرات البؤس الاقتصادي لدى هانكي

GDP Percapita: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

ثالثا: معايير مؤشرات البؤس الاقتصادي

يتحدد مؤشر البؤس بمعايرين هامين هما البطالة والتضخم وهذان المعيارين لهما تأثير واضح على حياة الناس وكلاهما يساهمان بزيادة مؤشرات البؤس عند ارتفاعهما كون مؤشرات البؤس الاقتصادي هو حاصل جمع معدلات البطالة ومعدلات التضخم حسب ما تم ذكره سابقا ، ولغرض الوقوف على هذين المعيارين يجب ان نوضح ماهية البطالة والتضخم بشكل مفصل وكما يلي :

1-الاسس النظرية للبطالة

أ-معدل البطالة: البطالة ظاهرة تواجهه العالم المتقدم والنامي فهي من المؤشرات التي توضح الاداء الاقتصادي للدول ، فالاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع في مستويات البطالة يعد من الاقتصادات التي لم تحقق الاستخدام الامثل للموارد والعكس صحيح ، وتقاس البطالة بما يسمى بمعدل البطالة ويقاس من خلال نسبة عدد الافراد العاطلين الى اجمالي القوة العاملة الكلية وتختلف نسبة العاطلين باختلاف البيئة وحسب الجنس والسن ونوع التعليم ويمكن حسابها حسب الصيغة التالية (صاولي ،عبد الرحماني ،2019 ,238-239) :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة اجمالي}} * 100$$

وتحاول جميع البلدان من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية الى المحافظة على معدلات منخفضة للبطالة كون معدل البطالة هو المؤشر الاكثر استخداما لمعرفة ظروف سوق العمل ، فنجد ان معظم الاقتصادين اكدوا على الوصول الى المعدل الطبيعي للبطالة وهو ما يؤكد قدرة المجتمع على تحقيق التشغيل الكامل والامثل للموارد الاقتصادية ومنها البشرية ، وهذا البلوغ يجب ان يكون في حالة توازن بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل وهذا المفهوم لا يعني ان يكون معدل البطالة صفر ولكن يختلف معدل البطالة من فترة الى اخرى بسبب الازمات الاقتصادية مثل ارتفاع الاسعار ومستوى الدخل الذي قد يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة (محمد اغا ،2024، 37).

ب-انواع البطالة : ان وجود انواع مختلفة من البطالة له اهمية كبيرة في تحديد الاسباب التي ادت الى انتشار البطالة ومن ثم يمكن تحديد الاليات في المعالجة وهذه ترتبط بدرجة تطور البلد من عدمه ومن اهم هذه الانواع هي (عقون 2010، 8):-

- **البطالة الدورية :** وهي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية ، حيث تزداد في مرحلة الانكماش والركود او الكساد ويتم تفسير ذلك الى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي الى ضعف استخدام الطاقة الانتاجية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتخفيض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية ويزداد انتاجها ويزداد الاستخدام لهذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة .
- **البطالة الاحتكاكية :** تشير الى وجود افراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة او يبحثون عن وظيفة افضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم واعمالهم ومهاراتهم ، الا انهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف او بأماكن وجودها ، تعتبر البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة لأنها ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوى العاملة أو سوق العمل، إلاّ أن استمرار التغيرات الحاصلة في القوى العاملة تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل ولكنها لا تدعوا للقلق من الناحية الاقتصادية خاصة وأنها لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية .
- **البطالة الهيكلية :** هي حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي الى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة ، والبطالة الهيكلية ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية بعوامل وقتية في سوق العمل ، وتختلف البطالة الهيكلية عن الاحتكاكية بانها عادة ما تكون مدتها اطول لأنها تتطلب اعادة ترتيب او تأهيل العمال او تحتاج الى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة الى اخرى وتوزيعها من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة الى القطاعات التي يكون فيها عجز .

وهناك انواع اخرى من البطالة ومنها (بن فايزة ،2009 ،7-8) :-

& البطالة السافرة والمقنعة :وبقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، اي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الاجر السائد دون جدوى ،اما البطالة المقنعة في تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة او ناقصة لا تنتج شيئا تقريبا .

& البطالة الاختيارية والاجبارية : يقصد بالاختيارية هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وارادته فقرار التعطل هذا اختياري يجبره عليه صاحب العمل ، اما الاجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال او عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف .

فيما وجدت انواع اخرى من البطالة ومنها (يوسف، 2020، 260).

 # البطالة السلوكية: وهي البطالة الناجمة عن رفض قوى العمل المساهمة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

 # البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة الغير محلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد في هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سبعة مستوردة

2.الاسس العامة للتضخم

أ.معدل التضخم : كثيرا ما نسمع مصطلح التضخم الذي تشكو منها معظم الاقتصاديات ، مما شغل الكثير من الاقتصادين عندما بدوا يدركون الاثار السلبية التي يتركها التضخم على المجتمع كونها ظاهرة متعددة الابعاد ،حيث تعكس هذه الظاهرة اختلالا او ضغوطات يشهدها الاقتصاد بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في اسعار السلع المستوردة (طه،2021،6). وكانت من اهم التحليلات الاقتصادية ل كينز عندما ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك ، وسعر الفائدة ، والكفاية الحدية لراس المال ، وهكذا توصل كينز الى ان التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة في المستوى العام للأسعار وبعبارة اخرى تبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية (منتدى الاعمال الفلسطيني ،2011، 6) . ويمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية(د. الافندي ، 2012، 283):-

معدل التضخم= المستوى العام للأسعار في السنة الحالية – المستوى العام للأسعار في السنة الماضية/ المستوى العام للأسعار في السنة الماضية *100

وهناك عدة أنواع للتضخم تبعاً لعدة معايير يمكن تقسمها بالشكل التالي :

- **أ-1-معيار حدة التضخم:** وبقسم حسب حدة التضخم الى نوعين هما(المحمدي، الصبيحي، 2018، 4).

- **التضخم الجامح:** ويعد نوع مميت، اذ تتمثل ملامحه في هبوط الطلب الحقيقي على النقود الذي يقاس بكمية النقود المتداولة مقسومه على المستوى العام لأسعار ويكون الناس على عجلة للتخلص من النقود قبل خسارة قيمتها .
- **التضخم الزاحف:** وهو الارتفاع البطيء للأسعار وبشكل يمكن توقعه ويكون الناس مستعدين للاحتفاظ بالنقود ولعقود طويلة المدى لان الأسعار وتكاليف السلع التي يبيعونها او يشترونها لن تبتعد عن الوصف الحال .

- **أ-2-معيار تحكم الدولة في الاسعار:** يندرج وفق هذا المعيار ثلاثة أنواع من التضخم، حيث ترتبط ارتباطا وثيقا مبدى تحكم وتأثير الدولة على المستوى العام للأسعار وهي (نايلي ، ناصري ،2023، 10) :-

- **التضخم المكشوف Inflation Open** هو عبارة عن تلك الحالة التي يسمح فيها للقوى التضخمية بالتعبير عن نفسها في شكل ارتفاع فعلي في مستوى الأسعار، حيث يكون ظاهرا وملموسا أي أن تأثيره واضح .

● **التضخم المكبوت :Inflation Repressed** هو نوع من التضخم المستتر حيث ال يسمح للأسعار بالارتفاع، من خلال العديد من الأنظمة الحكومية .أي يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاعها نتيجة الرقابة عليها، بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسات مختلفة للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار.

● **التضخم الكامن Inflation Laten:** يعتبر جزءا من التضخم المكبوت، وهو الذي يعرب عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي ، وهذا يؤثر على قلة المعروض من السلع والخدمات ويعني ذلك وجود فائض الطلب .

- أ-3- معيار مصدر الضغط التضخمي: ويقسم الى ما يلي (طه، 2021، 11):-

- **تضخم دفع الطلب:** ينتج التضخم في هذه الحالة نتيجة ارتفاع مستوى الطلب المتمثل بالإنفاق الكلي في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، اذ يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي مما يؤدي الى اختلال التوازن الكلي وانعكاس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه الى الارتفاع

- **تضخم دفع التكاليف:** وهو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجية بمعدل يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

أ-4-معيار العلاقات الاقتصادية الدولية : يميز هذا النوع بين نوعين هما (نايلي ، ناصري ،2023، 10):-

● **التضخم المستورد:** ويعرف على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج مما ينعكس على ارتفاع اسعار بيع السلع والخدمات في الاسواق المحلية .

● **التضخم المصدر:** نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على تحويل مواردها الأولية ذاتيا الى قدرة تصنيعية أو غيرها وكذا افتقارها الى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فأنها تقوم بتصدير هذه المواد الأولية بأسعارها التضخمية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية له.

رابعا : العلاقة بين الفقر والبؤس الاقتصادي : شهدت المدة بين عام 1850-1925 ظهور ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية ، حيث شهد عقد الخمسينات دعم اجتماعي للفقر واستمر حتى في عقد الستينات ، حيث بدأت الحرب ضد الفقر مما مهد لظهور علم اجتماع الفقر ، وفي عقد السبعينات احتوت ظاهرة الفقر جانب اشباع الحاجات الاساسية وكان يشير ذلك الى ان الفقر يستند على ان الفقر من هذا الجانب يستند على ان الفرد اذ ما افتقر الى الخدمات التعليمية ، وفي عقد الثمانيات والتسعينات ظهر ما يسمى بالفقر العالمي ، ويمكن القول أن معيار تحديد الفقر يختلف من بلد لآخر، اعتمادا على تحديد المستوى الأدنى الذي يقيس الفقر لذلك يمكن طرح بعض المحاولات (د. الفارس ، 2001، 21-25):-

- **معيار الدخل والثروة :** ويشير الدخل الى كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنويا ، اما الثروة فتشير الى مجموعة ما يملكه الفرد من عقار او ممتلكات شخصية واسهم وسندات ونقد ، لكن دقة دخل الفرد تكون اوضح من دقة المعلومات عن مجموعة ثروة الفرد بسبب معرفة الدولة لمداخيل الافراد اكثر من ثرواتهم

- **معيار الرفاهية واللارفاهية :**حيث يقسم منهاج الفقر الى قسمين الاول ،يسمى اتجاه الرفاهية ويعتمد اصحابه على استخدام معايير مالية في قياس الرفاهية مثل دخل الفرد وانفاقه الاستهلاكي وهو الاتجاه السائد في ادبيات الفقر ،اما الاتجاه الثاني ويدعى باللارفاهية ويعني بدراسة المؤشرات الاجتماعية مثل التغذية ،والصحة والتعليم ويركز على بعض القضايا منها سوء التغذية او غياب الرعاية الصحية او الامية انطلاقا من انها تمثل نتائجا مباشر للفقر .

- **معيار الاستهلاك والدخل:** الذي يرى ان هناك بعض المؤشرات ومنها نصيب الفرد من استهلاك الغذاء او نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستعمل لقياس الفقر، ويعتمد مدى التفاوت في توزيع الدخل على جملة من العوامل التي تحدد درجة عدالة توزيع الدخل والتي يمكن اجمالها بما يلي (د. الجابري ، الخفاجي ،2011، 6):-

- **الدور المتوقع الذي يمارسه القطاع الخاص :** ان اهمية تنامي القطاع الخاص له اثر كبير في زيادة حجم الاستثمار والتخفيف من حدة البطالة وعدم الاستقرار وانتعاش الاقتصاد الوطني من خلال اعادة تأهيل وهيكلة المشاريع الصناعية والزراعية باعتبارها العامل الاساس في النمو الاقتصادي .
- **ارتفاع معدلات التضخم :** ان للتضخم دور في التأثير غير المرغوب فيه في معدلات الفقر ونسب التفاوت في توزيع الدخول ، وذلك من خلال ما يحدث من اختلال للعلاقات والاوضاع الداخلية بين الطبقات والفئات المختلفة باتجاه دفعها نحو تعميق التفاوت في توزيع الدخل.
- **ادوات السياسة النقدية والسياسة المالية :** تعد أدوات السياسة النقدية من الادوات المهمة في تحديد مستوى التفاوت في توزيع الدخل ضمن اطار السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تخفيض الفقر . كما أن السياسة المالية تمارس تأثراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسه تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجالات انفاقها زيادة على تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها.
- **تطور معدلات الأجور :** يعد الدخل المتوقع الحصول عليها كنسبة من العمل والقيمة الحقيقة للأجور التي يحصل عليها العاملون احد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر للأسرة لأنها تعبر عن مستوى معيشتها اي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تلبي حاجاتها .

من خلال ما تم طرحه من هذه المعايير يمكن الاشارة الى ان بعض المعايير ممكن ان تكون السبب الرئيس في تعميق ظاهرة البؤس لاي بلد فنجد مثلا ان التفاوت في توزيع الدخل يؤثر في انتشار ظاهرة الفقر من خلال امتلاك الثروة بيد بعض الافراد على حساب الافراد الاخرين حيث تكون هناك فروق طبقية بين المجتمع نتيجة سوء توزيع الدخل مما يؤثر في اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع الواحد حيث يزداد الفقراء فقرا والاغنياء غنى ، حيث يساهم التضخم بزيادة الفجوة بين الفقراء والاغنياء مع ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تغير الدخل الحقيقي . كما ان من اهم الاسباب الاقتصادية التي ادت الى انتشار الفقر هو ارتفاع معدل البطالة والتي تعتبر السبب الرئيس لافتقار السكان بالحصول على مداخيل وعدم قدرة عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه بالحصول عليه رغم بذل الجهود للحصول على العمل ،حيث ان وجود البطالة سيهدد الاستقرار الاجتماعي للسكان وخاصة عندما لا يحصلون على ادنى مستوى من الدخول التي تمكنهم من العيش عند ادنى مستوى من الكفاف وبالتالي ستزداد مستويات البؤس الاقتصادي باعتبار ان البطالة والحرمان من الدخل يولدان حالة من البؤس والتهميش .

المبحث الثاني : تحليل وقياس مؤشرات البؤس الاقتصادي في دول مختارة

اولا : أسباب اختيار دول العينة: تعود أسباب اختيار دول العينة الى العلاقة التي تربط ما بين مؤشرات البؤس الاقتصادي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما لها من تأثير بشكل مباشر على رفاهية الافراد في المجتمعات كافة وتعميق ظاهرة الفقر وانتشارها . ففي الاقتصاد الإيراني، يواجه الاقتصاد الإيراني تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات الدولية على الرغم من امتلاكه الموارد الأولية مثل التضخم وانهيار قيمة العملة المحلية وعدم القدرة على الحصول على العمل بسهولة الامر الذي أدى الى ارتفاع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي الامر الذي انعكس سلباً على معدلات دخل الافراد وارتفاع معدلات الجريمة والسطو وانتشار افه المخدرات بين الشباب. اما الاقتصاد النيجيري، فتعد نيجيريا من اكبر الدول في افريقيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي اذ احتلت المرتبة الثالثة ، الا انه في الوقت نفسه يعاني من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة قيام الحكومية بزيادة الانفاق على الامن لمواجهة الجماعات المسلحة العابرة للحدود، فضلا عن ارتفاع اعداد السكان في نيجيريا وفي ظل عدم وجود تنوع اقتصادي ارتفعت اعداد البطالة ، حيث اكثر من (40%) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وان احد اهداف السياسة المالية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد ولبيان مدى سعي المؤسسات المالية في الحد من البؤس الاقتصادي تم اختيارها . وقد تم اختيار العراق كونه يعاني من مشاكل كثير خاصة بعد سقوط النظام واصدار استراتيجيات التقليل من الفقر في ظل اجندة التنمية المستدامة 2030 .

ثانيا : قياس وتحليل مؤشرات البؤس الاقتصادي في الاقتصاد الإيراني: تمتلك ايران طاقات تكريريه كبيرة بلغت 2.141 مليون برميل يوميا تشكل ما نسبته 2.15% من طاقة التكرير في العالم ، غير ان انتاجها من المشتقات النفطية لم يزد عن 1.691 مليون برميل يوميا ، وتعد ايران واحدة من اكبر الدول التي تحتوي على احتياطات الغاز الطبيعي في العالم اذ انها تاتي بالمرتبة الثانية بعد روسيا من ناحية الاحتياطات الغازية التي تصل في ايران الى حوالي 33,899 مليار متر مكعب قياسي في عام 2018 وهذه النسبة تشكل حوالي 17% من اجمالي الاحتياطات الغازية في العالم وثلث احتياطي الاوبك منها 33%من الغاز المصاحب و 67% في حقول الغاز غير المصاحب وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة بعد روسيا والولايات المتحدة الامريكية اذ بلغ انتاجها 248,5 مليون متر مكعب قياسي \ يوم من الغاز الطبيعي (د. المرسومي ،2020، 31) . أدت الصدمات الخارجية والمتمثلة بالعقوبات الامريكية وتقلب أسعار السلع الأولية الى حدوث ركود دام لفترات طويلة تقارب العشر سنوات انتهى في 2019-2020، وقد شكل الانكماش الكبير في صادرات النفط ضغوطاً كبيرة على المالية الحكومية ،فقد تزايد عدد السكان خلال السنوات السابقة بمعدل مليون نسمة سنويا وفقا لتقرير البنك الدولي عام 2018 اذ وصل عدد سكان ايران الى 79,5 مليون نسمة في نهاية 2015 ليصل الى82 ,4 مليون نسمة في حين بلغ اجمالي القوى العاملة 24,7 مليون نسمة عام 2015 واستمر ليصل عام لعام 2024 الى 85,6 مليون نسمة (البنك الدولي ،2019-2023) . ويكشف نصيب الفرد الايراني من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عن اتجاه مستوى معيشة الإيرانيين نحو التراجع من 8.3الف دولار للفرد في عام 2011 الى 4.2الف دولار في عام 2023 وهي معدلات اقل مما يظهر التراجع في مستوى المعيشة خلال 12 عاما ، كما تراجعت ترتيب ايران في مؤشر التنمية البشرية لتحتل 76 في عامي 2021-**2022** ، اما اوضاع التضخم فان صندوق النقد الدولي يكشف عن استمرار الاتجاه التصاعدي له منذ عام 2018 ارتفاعا من 30% الى 46% ، كما كشفت الارقام عن زيادة التضخم التراكمي لاسعار الغذاء في ايران خلال عقد ونصف من 2007 الى 2022 ب 520% اي بزيادة 52 ضعفا وبمتوسط ي بزيادة 52 ضعفا وبمتوسط 3.5ضعف تقريبا (د.ابو القاسم ، 2025، 256) . وتشير التقارير والدراسات التي أعدتها الحكومة الى ارتفاع الجريمة بشكل كبير نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وارتفاع معدل الجريمة، اذ في احدى الدراسات التي أجريت في جامعة أصفهان خلال الفترة (1981-2011) كان عدد الجرائم جريمة واحدة لكل الف شخص، اما في ظل العقوبات الدولية وصل عدد الجرائم الى (12) جريمة لكل الف شخص نتيجة ارتفاع تعاطي المخدرات و ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والتي أدت الى ارتفاع معدلات السرقة والتي تمثل متغيرات البؤس الاقتصادي الامر الذي يشير الى العلاقة الطردية ما بين مؤشرات البؤس الاقتصادي ومعدلات الجريمة (بازووبندي، 2021، 3) ، وسجل مؤشر البؤس في عام 2023 اعلى مستوى ليصل الى (53,7) نقطة بعد ان كان (19,8) نقطة في 2016 وكما في الجدول التالي

جدول(1) يبين معدلات البطالة التضخم ومؤشر البؤس في ايران وفق مؤشر اوكن

السنة	معدل البطالة (1)	معدل التضخم (2)	مؤشر البؤس (1+2)
2015	11,20	12,50	23,7
2016	12,60	7,20	19,8
2017	12,20	9,00	21,2
2018	12,20	30,2	42,4
2019	10,70	34,7	45,4
2020	9,70	36,4	46,1
2021	9,30	40,2	49,5
2022	9,10	45,6	54,7
2023	9,10	47,00	56,1

المصدر:العمود 1من البنك الدولي ، مؤشرات البطالة في ايران ، سنوات مختلفة ، صفحات مختلف

العمود2 من د. ابو القاسم ، محمود حمدي ،(2025)، التقرير الاستراتيجي السنوي معضلات السلام والتحوط الاستراتيجي 2023-2024، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ،ص259

العمود الثالث من احتساب الباحثتين

يتضح من خلال الجدول رقم 1 الى تباين معدلات البطالة حيث سجلت الاحصاءات الرسمية حتة عام 2023 نسبة 9.10 % مع العلم ان معدلات البطالة غير الرسمية تكون اكثر بكثير واغلبها من فئة خريجي التعليم العالي . ويعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في عام 2016 الى انخفاض أسعار النفط واستمرار العقوبات الامريكية تبعه في عام 2017 انخفاض معدلات البطالة نتيجة دعم الحكومة للمشاريع والرفع الجزئي للعقوبات وتحسن أسعار النفط ودعم الاقتصاد الوطني الإيراني ، اما خلال الفترة 2020-2021، ويعود سبب التذبذب في معدلات البطالة والتضخم الى جائحة كورونا وما تبعه من اثار انعكس على الاقتصاد العالمي بشكل عام نتيجة تقلبات أسعار النفط والاغلاق للعديد من المشاريع والصناعات، ارتفاع الطلب على البعض السلع والخدمات ، انخفاض معدلات السياحة مما انعكس على انخفاض الواردات وتقليل نفقات الدولة مما ساهم في ارتفاع معدلات البؤس الاقتصادي في ايران. اما بالنسبة الى معدلات التضخم فقد كانت له انعكاسات تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبؤس والهجرة للخارج والبلغ عددها 65 الف ايراني في العام ، حيث بلغ معدل خط الفقر لأسره عدد افرادها 3 تعيش في طهران 30 مليون تومان وهو الحد الادنى من التكاليف اللازمة لحياة الاسرة ويقع تحت هذا الخط اكثر من 30% من الإيرانيين اي بحدود 15 مليون اسرة واغلب الاسر تتأثر بسوء التغذية ونسبتهم حوالي 57% (د. ابو القاسم ، 2025، 261) ، الامر الذي انعكس على مؤشرات البؤس حيث نجد من خلال الجدول رقم 1 الى ارتفاع كبير في مؤشر البؤس بدءا من عام 2018 الى عام 2023 حيث وصل الى 56 بعد ان كان 19.8عام 2016 مما يعمق من هذه الظاهرة حيث كان لمعدلات التضخم الدور الاكبر في ارتفاع المؤشر بالرغم من اتباع الحكومة الايرانية لسياسات تقلل من حجم البطالة .

ثالثا : قياس مؤشرات البؤس في نيجيريا :ظهرت دولة نيجيريا خلال حقبة الاستعمار البريطاني بعد دمج المحمية الشمالية والجنوبية عام 1914 حصلت على استقلالها عام 1960 وشكلت جمهورية قائمة على اتحاد فيدرالي ، شهدت نيجيريا سقوط جمهوريتين الا ان طوال فترة الحكم العسكري تحول اقتصادها من الاعتماد على الزراعة حيث كانت القطاع الرئيسي في الاقتصاد الى الاعتماد على النفط ، اصبحت نيجيريا سابع دولة في العالم من حيث عدد السكان يوجد حاليا 216مليون شخص بمتوسط نمو2.5 % وفي عام 2014 ارتقت نيجيريا الى مركز البلد المتوسط الدخل من الشريحة الدنيا وهي اكبر اقتصاد في افريقيا ، كما احتلت المرتبة 163 من اصل 189 دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2020 والمرتبة 186 من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة عند 52.7 عاما عام 2019 كان 40% من النيجيريين 82.9 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الوطني البالغ 355 دولار امريكيا سنويا وتؤثر اوجه عدم المساواة المستمرة مع معامل جيني 0.43 والفقر على اكثر من نصف السكان ، لدى نيجيريا اقتصاد غير رسمي يمثل اكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي واكثر من 80% من العمالة (برنامج الاغذية العالمي ، 2023، 4).

بالرغم من امتلاك نيجيريا لأكثر من 40% مليون دولار من الاحتياطي الخارجي وتصنيفها من بين اكثر الدول المصدرة للنفط بمقدار 2,2 مليون برميل ، الا انها تعاني من مشاكل كارتفاع معدلات البطالة وزيادة نسبة الفقر وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع المستوى العام للأسعار اضافة الى الركود وارتفاع معدلات البطالة ، ففي عام 2010 بلغ السكان 160 مليون نسمة وبلغ حجم القوة العاملة 65,1 مليون نسمة ، بينما بلغت نسبة البطالة من مجموع القوة العاملة الى 5.1% واستمر بالارتفاع حسب ما سيتم ذكره لاحقا ، وهذا الارتفاع يصاحبه ارتفاع نسبة الفقر حيث يعيش حوالي 40% تحت خط الفقر اي باقل من دولار في اليوم و70% يعيشون على خط الفقر باقل من دولارين في اليوم (سعد،2023، 480).

جدول(2) يبين معدلات البطالة التضخم ومؤشر البؤس في نيجيريا وفق مؤشر اوكن

السنة	معدل البطالة	معدل التضخم	مؤشر البؤس	نمو الناتج المحلي الاجمالي
2015	4,10	9,00	13,1	2,70
2016	9,50	15,70	25,2	1,60-
2017	11,10	16,50	27,6	0,80
2018	10,20	12,10	22,3	1,90
2019	10,40	11,40	21,8	2,20

2020	7,80	13,20	21	1,80-
2021	10,10	17,00	27,1	3,70
2022	11,30	18,80	30,1	3,30
2023	12,60	24,70	37,3	2,90

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، البطالة في نيجيريا ، سنوات مختلفة

يتضح من خلال الجدول رقم 2 ارتفاع معدلات البطالة بدا من عام 2015 الى عام 2018 له علاقة بالركود الاقتصادي الذي شهدته انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية واختلاس اموال الدولة من قبل حزب الحكومة قبل وبعد الانتخابات 2015 حيث خسرت الدولة ملايين الوظائف مع ارتفاع عدد السكان . مما يعني عدم توفر فرص العمل ويشكل تحدي للاقتصاد في المقابل ارتفاع في معدلات التضخم مما أدى الى ارتفاع معدلات البؤس عن عام2015حيث تمسك البنك المركزي النيجيري بسياسة نقدية متشددة في اعقاب البيئة الاقتصادية العالمية والمحلية الصعبة تضمنت التحديات تضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي الناشئ عن انخفاض أسعار النفط الخام وانخفاض الاحتياطيات العالمية والسيولة الزائدة في النظام المصرفي، في حين كان التحدي الثاني هو تباطؤ النمو، وكان لهذه الاحداث اثار خطيرة على الظروف الاقتصادية الكلية المحلية وخاصة التضخم الذي تطلب استجابة استباقية من البنك المركزي النيجيري، استمرت السياسة النقدية في التقييد في عام 2016 في اعقاب الضغوط التضخمية والانزلاق الاقتصادية نهاية المطاف الى الركود وفي ذلك العام تم رفع السياسة النقدية مرتين من (11%) الى (12%) ثم الى (14%) ، وفي عامي 2017 و 2018 بقيت السياسة النقدية غير توسعية بطبيعتها وتم الحفاظ على سعر الفائدة (14%) طوال عامي 2017 و2018 وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة الى تثبيط عزيمة المستثمرين في نيجيريا بشدة مما أدى الى تدهور الرفاهية الاقتصادية في نيجيريا وارتفاع مؤشرات البؤس الاقتصادي (ANOKWURU,CHIDINMA,2022,29).استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019 مما يعني اقتصاد مستقر مما انعكس ايجابيا على انخفاض معدلات البطالة والتضخم وبالتالي تحسن في مؤشرات البؤس لتسجل انخفاضا حتى عام 2020 ،وفي عام 2020 ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير نتيجة جائحة كورونا واغلاق العديد من الأنشطة وتوقف عمليات التصدير والاستيراد مما أدى الى تحقيق نمو سلبي انكماشي في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي عام 2021 وبالرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الا اننا نجد ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم لتصل اقصاها الى 24.70 للتضخم و 12.60 للبطالة عام 2023 . وان مشكلتي البطالة والتضخم تشكل تحدي كبير للفقراء، فالتضخم يضعف القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الذين يشكلون قوة العمل، وان أي زيادة في اعداد العاطلين عن العمل تفرض أعباء اكبر على دخل الطبقة العاملة التي تكسب دخلاً منخفضاً وتستمر قيمتها في الانخفاض بسبب ارتفاع التضخم ويتم انفاق هذا الدخل الضئيل لتلبية احتياجات العاطلين عن العمل مما يزيد من عدد الفقراء وحدة الفقر في البلاد.كما ان معدل الإقراض قد تكون له اضرار على مستوى الفقر، اذ ان المعدل المرتفع للإقراض المصرفي يعني ارتفاع تكلفة الأموال القابلة للإقراض من شأنه تقليل الاستثمار، كما ان ارتفاع سعر الفائدة المصرفي يؤدي الى تفاقم معدلات الفقر في البلاد كما يؤدي الى زيادة معدلات التخلف عن سداد القروض من قبل الفئات الفقيرة. وقد شهدت مستويات الدخل الفردي في نيجيريا انخفاضا كبيرا فضلاً عن كون معدلات نموه منخفض ايضا ونظراً لكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي بلغ (3,70%) مع انخفاض دخل الفرد الى جانب ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ومعدلات الإقراض المصرفي فأن مؤشر البؤس في البلاد يبقى مرتفع للغاية ويؤدي هذا الوضع الى استمرار زيادة معدلات البؤس في البلاد (Dauda,2024,2-3).

المبحث الثالث: قياس وتحليل مؤشرات البؤس الاقتصادي في العراق

اولا : السمات العامة للاقتصاد العراقي

يمتلك العراق قاعدة واسعة من الموارد الهيدروكربونية في مقدمتها النفط والغاز الطبيعي ويأتي العراق في المرتبة الرابعة بما يمتلكه من احتياطات نفطية تصل الى 145 مليار برميل ،كما يحتل المرتبة الثانية في اوبك من حيث الانتاج ويمتلك طاقة تكرير تصل الى 815 الف برميل يوميا لا ينتج منها الا حوالي 644 الف

برميل يوميا من المشتقات النفطية اي ان العراق يصدر اكثر من 86.% من نفطه خاما ولا يصنع منه الا اقل من 14% وهو ما يشير الى تخلف الصناعة النفطية وعدم قدرتها على سد الاحتياجات المحلي(د. المرسومي ،2020، 31).كان للحروب التي خاضها العراق في عقد الثمانيات والتسعينات وما بعد 2003 الى تدهور حالة الاقتصاد العراقي وعدم تحسن مستويات المعيشة وهو ما مثل هذه الحالة الانهيار الحاصل بالاقتصاد بعد 2003 وكانت خطة الاعمار بعد الاحتلال هو العمل على تعافي الاقتصاد العراقي ومعالجة المشاكل التي يعاني منها ومنها الفقر والبطالة .يعاني العراق من تحديات واختلالات كثيرة لأسباب داخلية وأخرى خارجية، اذ لا يزال الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على مورد النفط على الرغم من وفرة الموارد العديدة لذلك يتطلب الاعتماد سياسة اقتصادية تهدف الى النهوض بالواقع الاقتصادي المترهل في العراق، فضلاً عن ان المشاكل السياسية وعدم الاستقرار الأمني كل ذلك أدى الى عدم وضوح الرؤيا الاقتصادية وتخبط الخطط الاستراتيجية التي من خلالها يمكن تنويع مصادر الدخل، لذلك فأنه في ظل عدم وجود جهاز اداري متطور لا يمكن إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل انتشار الفساد المؤسساتي والعمل في الحدود الانية الارتجالية لبعض الحالات وهو ما اثر سلبا على الاقتصاد العراقي (فارس، 2021، 129) وقد ادت السياسات الاقتصادية بعد عام 2003 الى ابراز طبقات في الاقتصاد العراقي هما (د.علاي ،2020 ،21):- **1-الطبقة العليا :** والتي مارست الحكم وتمكنت من الوصول الى رواتب كبيرة تستمر الى ما لانهاية حتى الرواتب التقاعدية وطبقة التجار وهذه تضيف اعباء على الاقتصاد لانه عند انتهاء الدورة تبقى تستلم 80% تبعا لقانون 2005 .

2-الطبقة المتوسطة : وتتمثل بطبقة الافراد الذين وضفوا على ملاك مؤسسات الدولة .

3-الطبقة الفقيرة :وتمثل عموم الشعب ممن لا يصنفوا على المستويين السابقين

وهذا ما يؤكد التفاوت في توزيع الدخل والثروة ، حيث يعتمد اغلب الفقراء من العوائل على مصادر الدخل غير الحكومية ، مما خلق حالة من الفساد الاداري والمالي والتي نتجت عنها عدم توفر فرص العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم وكان الاثر الاكبر للعاملين الاخرين في تعميق ظاهرة البؤس في العراق وكما سيتم التطرق له .اذ لا تزال الميزانية الحكومية بشقيها الاعتيادية والاستثمارية تعتمد بشكل شبه كلي على ما توفره الصادرات النفطية من أموال الى الدولة، اذ تمول العوائد النفطية حوالي (90%) من الميزانية الحكومة، وان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي وصل الى (7%) في عام 2022 الا ان معوقات النمو المرتبطة بالنفط برزت مجدداً وواصل الاقتصاد العراقي تعافيه مدفوعا بالطفرة النفطية، وذلك بعد الركود الحاد خلال ازمة كورونا عام 2020، فيما لا تزال القطاعات غير النفطية تعاني من كساد، كما ظهرت معوقات النمو مجدداً، وعلى الرغم من تحقيق الإيرادات النفطية القياسية غير المتوقعة فأن العراق لا زال عرضة لتفويت فرصة المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها والتي تعد بالغة الأهمية من اجل تعزيز نمو القطاع الخاص، وتوفير ملايين الوظائف المطلوبة على مدى السنوات العشر القادمة، الا ان معدل النمو انخفض خلال الربع الأول من عام 2023 ليصل الى (2,6%)، اما معدل التضخم (أسعار المستهلكين) فقد ارتفع خلال 2023 بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (علاي، 2024، 26).

ثانيا : البؤس الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2014

نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العراق فأنه يعاني من ارتفاع معدلات البؤس الاقتصادي ، اذ احتل المرتبة الخامسة عربيا بين 20 دولة الأكبر بؤساً والمرتبة 33 عالميا خلال عام 2023 ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة وعدم توفر فرص عمل كافية لاستقطاب الخريجين فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .حيث شهدت معدلات البطالة والتضخم ارتفاعا كبيرا بعد 2003 وكما في الجدول التالي

جدول رقم (3) مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2014

السنة	نسبة التضخم %	نسبة البطالة %	مؤشر البؤس الاقتصادي
2003	33.6	25.1	58.7
2004	26.9	26.8	53.7
2005	36.92	17.97	54.89
2006	53.09	17.5	79.59
2007	31.01	17.5	48.51
2008	12.61	15.34	27.95
2009	8.46	14	22.46
2010	2.41	12	14.41
2011	5.60	11.1	16.7
2012	6.04	11.9	17.94
2013	2,40	11.8	14.2
2014	0.78	10.6	11.38

المصدر :الخفاجي ، تمارة حمزة سلمان ، (2022) ، تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في ضوء تجارب دولية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2019) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 82

يتضح من خلال الجدول اعلاه ارتفاع معدلات التضخم بعد 2003 الى 2006، ويعود السبب في ذلك الى للظروف الامنية غير المستقرة بعد الاحتلال الامريكي وكذلك في عام 2005-2006 تطبيق العراق لوصفة صندوق النقد الدولي وخاصو رفع الدعم عن المشتقات ورفع قيمة الدينار مقابل الدولار .حيث نجد ان المدة 2003-2006 حقق مؤشر الاستقرار النقدي 60.1 وهذا يعني ان الاقتصاد يواجه ضغوطا تضخمية اكبر من الصفر وهذا يشير الى وجود اختلال كبير في العلاقة بين التيارين النقدي والحقيقي مما اثر باتجاه ارتفاع نسب التضخم (د. إسماعيل ،م.م. سلمان ، 2010، 7) . بالمقابل كانت معدلات البطالة بعد 2003 في حالة ارتفاع حيث بلغت عام 2004 26.8% ثم بدأت بالانخفاض بعد هذا العام ، اما في عام 2010 بلغ معدل التضخم 2.31% ثم ارتفع ليصل الى 6.04 عام 2012 بالمقابل حصل انخفاض في معدل البطالة من 12 عام 2010 الى 11.9 عام 2012 . ولكي يتم تحقيق انخفاض بمعدلات البطالة لابد من تحقيق نمو في معدل الناتج المحلي الاجمالي بمعنى ان العلاقة عكسية بينهما فكلما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي انخفضت معدلات البطالة ، حيث انه في عام 2012 ارتفعت معدل البطالة وذلك بسبب انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتذبذبات عالية في الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها والتغيرات الخارجية ليبلغ معدل النمو النسوي 98.16 لنفس السنة (الزهيري ، د. محمد ، 2024، 323) .اما بالنسبة لمؤشر البؤس فمنذ عام 2006 حصل ارتفاع في المؤشر ليصل الى اقصى معدل عام 2006 حيث بلغ . 7959 ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم ، الا انه بدا بالانخفاض الى عام 2011 ، الا انه في عام 2012 عاود الارتفاع نتيجة ارتفاع معدلات التضخم والبطالة حيث وصل الى 17.94 وفي عامي 2013 و2014 انخفضت معدلات التضخم والبطالة مما اثر على انخفاض معدلات البؤس الاقتصادي .

ثالثا :مؤشرات البؤس الاقتصادي للمدة 2015-2023

1-مؤشر البؤس في العراق وفقا لاوكن

تم تقدير معدلات البؤس في العراق وفقا لاوكن للمدة (2015-2023) من خلال جمع معدلات البطالة والتضخم ، ان اعلى معدل للبؤس كان في سنه 2021 ويعود ذلك نتيجة لتداعيات ازمة كورونا وما احدثته من اثار و توقف للمشاريع فضلا عن زيادة معدلات الفقر وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والاساسية وازدياد

معدلات الهجرة بحثا عن فرص عمل ومعيشة افضل، كما اثرت بشكل غير مباشر من خلال التأثير على سلسلة التوريد والإنتاجية والاثر على السياسة النقدية .

كما اثرت الحرب الروسية الاكرانية خلال 2021 على معدلات التضخم في العراق حيث أدت الى ارتفاع أسعار النفط والسلع الأخرى ، وكان ادنى قيمة لمعدل البؤس في عام 2016 بعد تجاوز ازمة داعش.

جدول(4) يبين معدلات البطالة والتضخم ومؤشر البؤس في العراق وفق مؤشر اوكن

السنة	معدل البطالة (1)	معدل التضخم (2)	مؤشر البؤس(1+2)
2015	10.80	1.40	12.2
2016	10.80	0.60	11.4
2017	13.00	0.20	13.2
2018	13.50	0.40	13.9
2019	14.10	(0.20)	13.9
2020	15.80	0.60	16.4
2021	16.20	6.00	22.2
2022	15.50	5.00	20.5
2023	15.40	4.40	19.8

- الاقواس تعني إشارة سالبة
- المصدر: معدل التضخم والبطالة من وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، صفحات مختلفة
- العمود الثالث من تقدير الباحثتين

2-تقدير معدلات البؤس في العراق وفقاً لبارو (BMI)

ان استقرار سعر الفائدة يشير الى هدف السياسة النقدية في دعم النشاط الاقتصادي، اما معدلات البؤس فكانت متقلبه خلال فترة الدراسة وسجلت اعلى نسبة في عام 2020 نتيجة ازمة كورونا واثارها في تراجع النشاط الاقتصادي ، انخفضت النسبة في 2021 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وبدء التعافي التدريجي الا انه ارتفعت النسبة خلال 2023 نتيجة انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

جدول(5) يبين تطور مؤشر البؤس في العراق وفق مؤشر بارو للمدة (2015-2023)

السنة	معدل البطالة (1)	معدل التضخم (2)	سعر الفائدة الاسمي (3)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (4)	مؤشر البؤس
2015	10.80	1.40	6	2.60	15.6
2016	10.80	0.60	4	13.80	1.6
2017	13.00	0.20	4	(1.80)	19
2018	13.50	0.40	4	2.60	15.3
2019	14.10	(0.20)	4	5.50	12.4
2020	15.80	0.60	4	(12.00)	32.4
2021	16.20	6.00	4	1.50	24.7
2022	15.50	5.00	4	7.60	16.9
2023	15.40	4.40	5.70	(2.90)	28.4

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تم الحصول على سعر الفائدة من موقع .www.tradingeconomic.com

- الاقواس تعني إشارة سالبة

3-تقدير معدلات البؤس في العراق وفقاً لهانك

تم احتساب مؤشر هانك في العراق من خلال جمع معدل البطالة والتضخم وسعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحسب البيانات سجل اعلى معدل لمؤشر البؤس في سنه 2020 بمعدل (34,4) نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليحقق نمو سالب مما انعكس على ارتفاع مؤشرات البؤس بسبب جائحة كورونا واثارها الاقتصادية وكان ادنى معدل في 2016 اذ سجل (3،4).

جدول(6) يبين تطور مؤشر البؤس في العراق وفق مؤشر لهانك للمدة (2015-2023)

السنة	معدل البطالة (1)	معدل التضخم (2)	سعر الفائدة الاسمي %(3)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(4)	مؤشر البؤس (1+2+3-4)
2015	10.80	1.40	6	(0.20)	18.4
2016	10.80	0.60	4	11.10	4.3
2017	13.00	0.20	4	(4.00)	21.2
2018	13.50	0.40	4	0.30	17.6
2019	14.10	(0.20)	4	3.10	14.8
2020	15.80	0.60	4	(14.00)	34.4
2021	16.20	6.00	4	(0.70)	26.9
2022	15.50	5.00	4	5.20	19.3
2023	15.40	4.40	5.70	(5.10)	30.6

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تم الحصول على سعر الفائدة من موقع .www.tradingeconomic.com

- **الاقواس تعني إشارة سالبة**

رابعا : انعكاسات البؤس الاقتصادي على الفقر في العراق

1- الفقر في العراق : مر العراق على مدى ثلاثة عقود بظروف سياسية متعاقبة بدا من الحرب العراقية الايرانية فترة الثمانيات ثم حرب الخليج الاولى في التسعينات والحصار الاقتصادي وحرب الخليج الثانية بعد 2003 ، مما عمق من ظاهرة الفقر والحرمان .وبعد ان تم تحديد اجندة التنمية المستدامة كان الهدف الاول هو القضاء على الفقر وهذا ما يؤكد اهمية هذ الحالة حيث اعتبر الهدف الاول هو القضاء على الفقر والهدف الثاني المرتبط به القضاء على الجوع .فمثلا اثرت الحرب العراقية الايرانية على الوضع الاقتصادي في العراق من خلال انخفاض مستوى الانفاق الاستثماري والتوسع بالانفاق الجاري مما سجل نسبا متزايدة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفع معدل التضخم من 100 % عام 1980 الى 378% عام 1990 باعتبار ان التضخم احد العوامل التي يمكن ان تساهم في تعميق التفاوت ومعدلات الفقر ، اما 1991-2003 ظهر التضخم الركودي والناجم عن صدمة العرض التي حصلت في فترة الحصار مما اثر سلبا على توزيع الدخل ومعدلات الفقر فمثلا ارتفعت معدلات التضخم من 100% عام 1993 الى3167,4 % عام 1995 ، فقد وصل خط الفقر المدقع عام 1987 حوالي 13,632 وخط الفقر المطلق 26,156، اما فترة التسعينيات وصل الى 185,921 عام 1992 واستمر حتى عام 2002 الى 21030 و27600 عام 2003 (د. الجابري ، الخفاجي ، 2011،11).اما بعد 2003 .كشفت نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق ارتفاعا في خط الفقر من 76896 الف دينار \ شهريا عام 2007 الى 105500 الف دينار عام 2012 ، وبالمقابل ارتفعت تكلفة تغطية الحاجات الاساسية غير الغذائية من 39026 دينار عام 2007 الى 55027 دينار عام 2012 وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع التضخم وبمعدل سنوي تراكمي 39% ، الا ان اعداد الفقراء لم ينخفض الا بشكل طفيف من 6890 الى 6748 بالرغم من انخفاض معدلات البطالة وصولا الى 10,9 % عام 2014 التي وصلت فيها نسبة الفقر الى 22,5% ، حيث يزداد احتمال ان يزداد الفقر في الاسر التي يكون معيلوها

عاطلين عن العمل (وزارة التخطيط ، 2018، 32) . ستضح من خلال العلاقة بين الفقر والبؤس ان هناك احتمالية ان تعبش الاسر التي يكون معظم افرادها عاطلين عن العمل هم اكثر الاسر التي تعاني البؤس والتهميش لاسيما ان هناك فترات بعد 2014 كانت فترة نزوح عالية مما جعل البعض من الافراد عاطلين عن العمل ، كما لا ننسى ان التأثيرات الجانبية للتضخم على الاسر الفقيرة ، حيث ان من الاثار الاجتماعية للتضخم هي زيادة فقر الفقراء ومعاناتهم من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي لأيمكن التقليل من نسب الفقراء في ضوء الهدف الاول للأجندة التي يسعى العراق فيها للتقليل من الفقر والجوع .

الاستنتاجات

1-عانت الدول الثلاثة ايران ونيجيريا والعراق من مشاكل التضخم والبطالة بالرغم من امتلاكها للموارد

2-شهدت معدلات البؤس الاقتصادي تذبذبات مختلفة نتيجة الظروف التي مرت بها الدول الثلاث

3-كان للعقوبات الامريكية الاثر السلبي على الاقتصاد الايراني بالرغم من ان ايران كانت من الدول مرتفعة التنمية البشرية

4-كان للحروب والصراعات ايضا دور سلبي في تراجع مؤشرات البؤس في نيجيريا، كما كانت الزيادة في المعروض النقدي والناتج في الاساس من الاختلالات الهيكلية نتيجة الاعتماد على النفط

5- مر العراق على مدى عقود بالحروب والصراعات التي ادت الى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وبالرغم من سعي الحكومة العراقية للتقليل منها الا انها لازالت توثر على مستويات البؤس والفقر في العراق

6- اطلق العراق ضمن اجندة التنمية المستدامة 2030 العمل على تحقيق الهدف الاول وهو القضاء على الفقر في محاولة لتقليل معدلات الفقر

التوصيات

1-تشجيع القطاع الخاص وتقديم الدعم له من اجل الانخراط بالمجالات التي يمكن ان تقلل من نسب البطالة والتضخم من خلال تشريع القوانين

2-العمل على تنمية مهارات العاطلين عن العمل من خلال دعم مراكز الشباب والرياضة والدورات التدريبية

3-تامين بيئة جاذبة للاستثمار من اجل العمل في العراق واقامة المشاريع وتشجيع السوق العراقية

4-انشاء حاضنات الاعمال وتشجيع العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي للشركات الصغيرة والمتوسطة

5-استخدام السياسة الضريبية في تقليص السيولة النقدية مع التركيز على اصحاب الدخول المرتفعة

6-التركيز على فئة الفقراء وادراجهم في برامج حاضنات الاعمال من اجل اقامة المشاريع وتوفير فرص العمل لهم

المصادر

1. د. الافندي ، محمد احمد ،(2012)، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الكتاب الجامعي ،صنعاء، الطبعة الثانية
2. طه ، رانيا الشيخ،(2021)، التضخم اسبابه اثاره وسبل المعالجة ، سلسلة كتيبات تعريفية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 18
3. د, الفارس ،عبد الرزاق ،(2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1
4. مهدي، عدنان عبد الامير، 2021. مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها واسبابها واثارها وخيارات السياسة العامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط.
5. الخفاجي، تماره سلمان،(2022). تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في ضوء تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2019).
6. بن فايزة ، نوال ، (2009)، اشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الجزائر
7. بحر العلوم، ضحى احمد هاشم والوائلي، خضير عباس حسين،(2024.) ، قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير/ جامعة كربلاء
8. زروق، ايمان والعتون، نادية، (2021) ، التضخم قياسه واثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنه 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

9. سلمان، هاجر حسين والشرع، رحيم كاظم حسن، (2022)، اثر الاستثمار في الحد من اثار البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الثاني- العدد الخامس.
10. عبد حمود ، مهند خميس ،(2021) ، قياس العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة 1996-2019 ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الفلوجة كلية الادارة والاقتصاد
11. عقوق، سليم ،(2010)، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة فرحات عباس –سطيف
12. محمد اغا، تهاني عباس ،(2024)، تحليل اثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2022 ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة القادسية
13. نابلي ، رشا ، ناصرلي ، فربال ،(2023)، دراسة العلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية دراسة قياسية لشركة اليانس للتأمينات في الجزائر خلال الفترة 2010-2021، رسالة ماجستير مقدمة الة جامعة 8 مالي 1045
14. المحمدي، ناظم عبدالله والصبيحي، علي نبع صايل، 2018. التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة (2011-2020)، مجلة دنانير- جامعة الفلوجة، العدد الثاني عشر
15. د. المرسومي ، نبيل جعفر ،(2020) ، الابعاد الاقتصادية للعقوبات الامريكية على ايران وتداعياتها على العراق ،مجلة الدراسات الايرانية ، السنة الرابعة ، العدد12
16. د. الزهيري ، دعاء ، د. محمد ، شيماء،(2024) ، قياس محددات البطالة في العراق للمدة 2004-2021 باستخدام نموذج VAR، مجلة العلوم الاقتصادية ، مجلد 16 ، العدد 50
17. د. اسماعيل ، ميثم لعيبي ، م.م. سلمان ، احمد هادي ،(2010) ، التضخم في عراق ما بعد 2003 اسباب : مؤشرات : ومعالجات :، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة 8 ، العدد 26
18. د. الجابري ، قصي ، الخفاجي ، راجي ،(2011)، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي (محاولة للقياس والتحليل) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 9 ، العدد28
19. د. ابو القاسم ، محمود حمدي ،(2025)، التقرير الاستراتيجي السنوي معضلات السلام والتحوط الاستراتيجي 2023-2024، المعهد الدولي للدراسات الايرانية
20. سعد ، ابراهيم ادم ، (2023) ، البطالة في نيجيريا اسبابها واثارها ، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات ، المجلد 4 ، العدد 46
21. سلمان، هاجر حسين والشرع، رحيم كاظم حسن،(2022.)، اثر الاستثمار في الحد من اثار البؤس الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الثاني- العدد الخامس.
22. طه، رانيا الشيخ،(2021)، التضخم أسبابه، اثاره، وسبل معالجته ،صندوق النقد الدولي، سلسلة كتيبات تعريفيه ، العدد (18).
23. عبدالعزيز، احمد أبو بكر،(2024) ، التحليل الاقتصادي لمؤشر البؤس في الصين بإستخدام مقياس هانكي (HMI)، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.
24. عراقي، مصطفى وعبدالقادر، رجب صبري واخرون،(2009)، البطالة نظرة واقعية .. وحلول عملية، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم.
25. علاي، ستار جبار،(2024)، الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد (98).
26. عيسى، رحيمي وعادل، قرقاد واخرون،(2018)، ظاهرة البطالة مفهومها، أسبابها واثارها، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف
27. عبد الهادي ، مجدي ،(2017) ، الاقتصاد الريعي ومنظومة العدالة الاجتماعية في ايران ،مجلة الدراسات الايرانية ، السنة الاولى ، العدد 4
28. فارس، ناجي ساري،(2019)، العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الاثار والمعالجة)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية/ المجلد (17)، العدد (61).
29. محمد ، احمد ، د. سماح ، المرسى ، د. عنبر، محمود، (2023)، تأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2019 ، مجلة الدراسات الافريقية ، مجلد45، عدد3
30. د.محمد ، عودة ،(2016)، دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بمتوسط وعدالة توزيع الدخل في العراق للمدة (1975-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 38

31. مراد، صاولي ، فارس ، عبد الرحماني ،(2019)، محددات البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الارتباط الذاتي VAR خلال الفترة 1970-2015 ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، مجلد 13، العدد 1
32. د.الجبوري ، بتول مطر ،محمد اغا، (2023)، تحليل اثر النفقات العامة في معدل البطالة في العراق 2004-2022، مستودع بحوث جامعة القادسية ،
33. الموقع https://repository.qu.edu.iq/wp-content/uploads/sites/
34. بازوبندي، ساره، 2021. ارتفاع معدل الجريمة وانعدام الامن في ايران، موقع معهد دول الخليج العربي في واشنطن www.agsiw.org.
35. برنامج الاغذي العالمي ،(2023) ، مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية في نيجيريا 2023-2027،
36. الموقع-https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP
37. 4-يوسف، ماجدة محمود احمد، 2020. محددات الحالة العملية للسكان الريفيين والحضريين بمركز ايتاي البارود بمحافظة البحيرة, مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، متاح على الموقع https://search.emarefa.net.
38. 5-البنك الدولي ،مؤشرات التنمية العالمية ،افاق الاقتصاد الكلي والفقر ، سنوات من 2019-2023
39. https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report
40. ANOKWURU,GEORGE and CHIDINMA,CHIOMA,2022, FISCAL POLICY AND MISERY INDEX IN NIGERIA, International Journal of Economics, Commerce and Management, lessue 6.
41. BOSKIN, MICHAEL,(2022), Economic Misery Index.,
42. Project-syndicate.org
43. BUXVKSARIKULAK, and Ahmet SULUK،seher(, 2022) .The misery index: An Fvauation on fragile Five countries ،Journal of abant Social sciences.
44. Daud,Rasai Stephen,(2024).MISRY INDEX WDRSENS POVERTY IN NIGERIA, www.mondopoli.it.
45. Pinar, Reyhan Cafrs and Cuhadar,ACCI,(2021). Unemployment or Inflation? What Does the Misery Index Say about the Causes of crime?.
46. Zaman,Shalil and Khan, Atta Ullah,(2023). Nexus of Crime Rate, Misery Index and Urbanization in Pakistan, Iranian Economic Review, University of Tehraan.
47. Vicente,Talia ,(2023) .A Granger Causality Test on the Misery Index Effects on Domestic Violence,16, Bryant Digital Repository, Bryant University.
48. Ersin,Irfan,(2024).Investigation of the Relationship Between Misery Index and some Macroeconomic Factors in Turkiye: Hacker and Hatemi-J (2006) Causality test,Hournal of emerging economics and policy,9(2).
49. -Ahmet mesut,seher.suluk,(2022),The misery index:An Evaluation on fragile five countries ,journal of Abant social sciences ,22(3)